حلقة جديدة وخطيرة في منظومة التشريعات الاستعمارية

مؤسسات الأسرى: إنشاء محكمة عسكرية خاصة لمعتقلي غزة يكرّس الإبادة الجماعية

رام الله- الحياة الجديدة- قالت مؤسسات الأسرى، في بيان صدر عنها، يوم أمس، إن إقرار «الكنيست» الإسرائيلي قانونا خاصا يقضي بإنشاء محكمة استثنائية لمعتقلي غزة الذين تدّعي سلطات الاحتلال مشاركتهم في أحداث السابع من أكتوبر، بما يشمل فرض عقوبة الإعدام بحقهم، يشكّل حلقة جديدة وخطيرة في منظومة التشريعات الاستعمارية التي تُكرّس جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال.

وأكدت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، أن هذا القانون يُعدّ انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولجملة من الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها الحق في الحياة، والحق في المحاكمة العادلة، وضمانات التقاضي السليم، فضلًا عن الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأضافت، أن البنود التي تضمّنها هذا القانون لا تنفصل عن المسار التشريعي العنصري الذي سبق أن أقرّ بموجبه «الكنيست» ما يُعرف بقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، بل تأتي استكمالًا لنهج تشريعي ممنهج يسعى إلى إضفاء غطاء قانوني داخلي على الجرائم الدولية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

وشددت على أن هذا التوجه يُكرّس دور «الكنيست» بوصفه إحدى الأدوات المركزية في منظومة الإرهاب الاستعماري الإسرائيلي، التي أسهمت بصورة مباشرة في تكريس الإبادة الجماعية، واستمرار العدوان الشامل، واستهداف الوجود الفلسطيني وحقوقه الوطنية والإنسانية.

وأضافت المؤسسات أن هذا القانون يأتي في وقت تتواصل فيه الإفادات والشهادات المروعة الصادرة عن الأسرى والمعتقلين، والتي توثق عمليات تعذيب ممنهجة، وجرائم تجويع، وجرائم طبية، وعزل قاس، واعتداءات جنسية، وسياسات قتل بطيء تُمارَس بصورة منظمة داخل السجون والمعسكرات الإسرائيلية.

وأشارت إلى أن شهادات معتقلي غزة على وجه الخصوص تشكل دليلًا حيًا ومباشرًا على الجرائم المتواصلة المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين على مدار أكثر من عامين ونصف عام، في سياق سياسة ممنهجة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتمثل وجها للإبادة الحاصلة في السجون، وهنا نشير إلى أن العديد من الإفادات الخاصة بمعتقلي غزة، تضمنت تأكيدهم على أنهم اضطروا تحت التعذيب إلى «الاعتراف» بأفعال لم يرتكبوها.

وأكدت المؤسسات أن إصرار منظومة الاحتلال الإسرائيلي على ابتكار أدوات تشريعية تُشرعن عقوبة الإعدام، ضمن إجراءات استثنائية تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير العدالة، ما كان له أن يستمر لولا حالة العجز الدولي، والتواطؤ السياسي والقانوني القائم تجاه الجرائم الإسرائيلية المستمرة، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية.

وفي ضوء هذا التطور الخطير، أكدت المؤسسات، بصفتها مؤسسات حقوقية فلسطينية، أنها سبق أن وجّهت عشرات النداءات والمراسلات إلى الجهات الدولية المختصة، محذّرة من خطورة هذه التشريعات وتداعياتها القانونية والإنسانية، إلا أن سلطات الاحتلال تواصل المضي في سنّ المزيد من القوانين العنصرية التي تُقوّض منظومة العدالة الدولية، وتضرب بعرض الحائط كل الالتزامات المترتبة على دولة الاحتلال بموجب القانون الدولي.

ورغم ذلك، تؤكد المؤسسات استمرارها في مطالبة الدول الحرة، والهيئات البرلمانية والحقوقية الدولية، باتخاذ موقف واضح وحازم تجاه ما تُسمى «الكنيست» الإسرائيلية، والعمل الفوري على تعليق عضويتها أو إنهائها في البرلمانات والاتحادات الدولية، ومقاطعتها بوصفها مؤسسة تشريعية تُشرعن الإبادة الجماعية، والتحريض على العنف، والتمييز العنصري الممنهج بحق الشعب الفلسطيني.

كما شددت على استمرارها في مخاطبة أحرار العالم، استنادًا إلى الحق الفلسطيني الثابت وغير القابل للتصرف في تقرير المصير، والتحرر الوطني، وحرية الأسرى والمعتقلين. وتُذكّر بأن استمرار الإفلات من العقاب، والتعامل مع «إسرائيل» باعتبارها كيانًا فوق القانون والمساءلة، لن تقتصر تداعياته على الشعب الفلسطيني وحده، بل سيقوّض مجمل منظومة العدالة الدولية، ويهدد القيم الإنسانية التي ناضلت الشعوب طويلًا لترسيخها وحمايتها.

وفي هذا الإطار، جددت مؤسسات الأسرى مطالباتها بضرورة تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية لملاحقة المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم التعذيب، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، والتعامل مع «الكنيست» والمحاكم الإسرائيلية باعتبارها مؤسسات تُشرعن سياسات الفصل العنصري والاضطهاد، والعمل على عزلها دوليًا، بما يشمل إنهاء عضويتها في البرلمانات والاتحادات الدولية.

كما طالبت بوجوب ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأسرى السياسيين الفلسطينيين، وإنهاء سياسة الاعتقال الإداري التعسفي، بوصفها انتهاكًا جسيمًا لمبادئ المحاكمة العادلة والحرية الشخصية، وتفكيك منظومة المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي تُستخدم أداة للاضطهاد والسيطرة الاستعمارية.

هذا وقد دعت إلى فتح تحقيقات دولية مستقلة وشفافة في جميع جرائم التعذيب والاستشهاد داخل السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وضمان التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، ودعم تحقيقاتها، وتنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة بحق المسؤولين عن الجرائم الدولية، وتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، والاطلاع على ظروف احتجازهم دون أي قيود أو عراقيل.

(تصوير: عصام الريماوي)

تشييع جثمان شهيد لقمة العيش زكريا علي قطوسة

رام الله- وفا- شيعت جماهير محافظة رام الله والبيرة، امس، جثمان شهيد لقمة العيش زكريا علي قطوسة (44 عاماً) من قرية دير قديس غرب رام الله، وسط حضور رسمي وجماهيري.

وانطلق موكب التشييع من مسجد الكبير بالقرية، حيث أدى المشيعون صلاة الجنازة على جثمان الشهيد، قبل أن يوارى الثرى في مقبرة القرية. وكانت وزارة الصحة قد أعلنت مساء أمس الثلاثاء، استشهاد المواطن قطوسة برصاص الاحتلال في بلدة الرام شمال القدس المحتلة، بزعم محاولته اجتياز جدار الفصل والتوسع العنصري المقام على أراضي البلدة.

«التربية»: تصاعد انتهاكات الاحتلال والمستعمرين بحق المدارس يهدد حق الطلبة في التعليم

رام الله- الحياة الجديدة- أكدت وزارة التربية والتعليم العالي أن تصاعد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومليشيات المستعمرين بحق المدارس والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، بشكل غير مسبوق، ينذر بكارثة حقيقية تهدد حق الطلبة في التعليم الآمن والمستقر، وتكشف عن سياسة ممنهجة تستهدف القطاع التعليمي بمكوناته كافة، في محاولة واضحة للنيل من رسالة التعليم الفلسطينية واستباحة حرمة المؤسسات التعليمية والجامعات.

وأشارت الوزارة إلى أن اقتحام جيش الاحتلال صباح امس سيلة الظهر الثانوية للبنين، يشكل اعتداءً جديدا يضاف إلى سلسلة الانتهاكات المتواصلة بحق المدارس الفلسطينية، علماً بأن المدرسة ذاتها قد تعرضت قبل عدة أيام لاقتحام المستعمرين، في مشهد خطير يعكس حجم الاستهداف الممنهج للتعليم الفلسطيني وطلبته وطواقمه التعليمية.

كما تطرقت إلى إقدام المستعمرين على خط شعارات معادية وعنصرية على جدران مدرسة قدري طوقان في نابلس، في إطار الحملة الهمجية المسعورة التي تستهدف المؤسسات التعليمية الفلسطينية، في مسعى إلى بث الرعب والتحريض، والاعتداء على الرمزية الوطنية والتربوية للمدارس.

وأشارت الوزارة إلى أن هذا الاستهداف يتواصل ضمن مسلسل اعتداءات الاحتلال المتصاعدة بحق التجمعات الفلسطينية ومؤسساتها التعليمية، لا سيما في مناطق أم الخير، ومسافر يطا، والمالح في الأغوار الشمالية، والمغير، وغيرها من المناطق المستهدفة، في محاولة لفرض واقع قسري يهدد حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم الآمن والاستقرار.

وحذرت من التداعيات الخطيرة لهذه الممارسات على الطلبة نفسياً وتعليمياً، مؤكدة أن استمرار هذا التصعيد يهدد مستقبل آلاف الطلبة، ويحرم الأطفال الفلسطينيين من حقهم الطبيعي في التعليم والحياة الكريمة.

وطالبت الوزارة المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية المدافعة عن حقوق الطفولة والتعليم بالتحرك العاجل للجم هذه الانتهاكات، واتخاذ موقف جازم وصريح تجاه ما يتعرض له التعليم الفلسطيني من استهداف ممنهج، والعمل على محاسبة الاحتلال على هذه الجرائم، وفضح انتهاكاته في المحافل الدبلوماسية والسياسية والإعلامية كافة.

فقد هوية
اعلن انا : ابراهيم عزام ابراهيم زيتون عن فقدان هويتي الشخصية التي تحمل الرقم : 404091977 الرجاء ممن يجدها ان يسلمها الى اقرب مركز شرطه وله جزيل الشكر.

فقد هوية
اعلن انا فرج محمد فرج عثمان عن فقد بطاقتي الشخصية التي تحمل الرقم 413034430 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر سلفا.

فقد هوية
بدو - اعلن انا ياسمين بسام احمد بدوان عن فقد بطاقتي الشخصية التي تحمل الرقم 422185959 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر سلفا.

دولة فلسطين – محكمة تسوية رام الله والبيرة – 5/13 د

تبليغ بالنشر صادرة عن محكمة تسوية رام الله والبيرة في الدعوى رقم 6220/2022 تسوية

الى المعترض عليه: 1) محمود عطا محمود الكوك 2) فريد عطا محمود الكوك. 3) وليد عطا محمود الكوك 4) ماجد [illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة بداية رام الله – 5/13 د

اعلان تبليغ حكم بالنشر صادر عن محكمة بداية رام الله

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة صلح سلفيت – 5/13 د

تبليغ بالنشر – علم وخبر وتبليغ بالنشر في القضية رقم 2023-183 صادر عن محكمة تسوية سلفيت

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة تسوية طولكرم – 5/13 د

(((20355084)))

تبليغ بالنشر علم وخبر وتبليغ بالنشر في القضية التسوية 2023-883 صادر عن محكمة تسوية طولكرم

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة تسوية طولكرم – 5/13 د

(((20499007)))

تبليغ بالنشر في القضية التسوية 2023-216 صادر عن محكمة تسوية طولكرم

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة تسوية طولكرم – الرقم: 2023/182 – 5/13 د

(((20544703)))

تبليغ بالنشر في القضية التسوية 2023-182 صادر عن محكمة تسوية طولكرم

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة تسوية الخليل – الرقم : 2022/2288 – 5/13 د

(((20364454)))

صادرة عن محكمة تسوية الخليل في الدعوى تسوية رقم (2022/2288)

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – دائرة تنفيذ الخليل – الرقم : 2023/462 – 5/13 د

(((20516566)))

ورقة اخبار لتنفيذ حكم

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة بداية رام الله – 5/13 د

(((20322577)))

صادرة عن محكمة بداية رام الله في الدعوى رقم 2025/1520 حقوق

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله – الرقم: 951/2021 – 5/13 د

(((20601036)))

صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 2021/951 حقوق

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – دائرة تنفيذ رام الله – رقم الدعوى 2688/2026 تنفيذ – 5/13 د

(((20496091)))

اخطار تنفيذي بالنشر

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – دائرة تنفيذ حلحول – رقم الدعوى 4197/2025 تنفيذ – 5/13 د

(((20437140)))

اخطار تنفيذي بالنشر

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – دائرة تنفيذ الخليل – رقم الدعوى 4333/2025 تنفيذ – 5/13 د

(((20558547)))

اخطار تنفيذي بالنشر

[illegible]

دولة فلسطين – وزارة الاقتصاد الوطني – 13/5 د

إعلان صادر عن مكتب مسجل الشركات

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله – الرقم: ٢٠١٢/١٥٦٠ – 5/13 د

(((20502105)))

اعلان تبليغ حكم بالنشر صادر عن محكمة صلح رام الله

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – دائرة تنفيذ اريحا – الرقم: ٢٠٢٥/٩٩٠ تنفيذ – 5/13 د

(((20629151)))

اخطار تنفيذي بالنشر

[illegible]

دولة فلسطين – السلطة القضائية – محكمة صلح رام الله – الرقم: ٢٠٢٥/٣١٩ – 5/13 د

(((20218296)))

صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٣١٩ حقوق

[illegible]